

اقتصاد

إرث ثقيل يواجه الفريق الاقتصادي

هل سنشهد تغيرات... أم بقاء للمشهد الاقتصادي الصعب..؟!



إهني الحمدان

لم تلغ السياسات الحكومية السابقة في التخفيف من آثار الظروف الصعبة التي تمر بها سورية على المواطنين وأقصد هنا ما يتعلق بالشق الاقتصادي والمالي وانعكاس السياسات المتعلقة بهذين القطاعين على معيشة المواطن. في الاقتصاد هناك من يخطئ ومن يصيب، ولا يمكن معالجة الاختلالات المزمنة والحديثة في الاقتصاد الوطني من دون الاعتراف بتلك الأخطاء التي ارتكبت سواء عن قصد أم غير ذلك.. فهو أي الاقتصاد خليط من السياسات والإجراءات التي تتخذها الحكومات على مدى سنوات، أصاب بعضها الفشل وبعضها النجاح، ولا يعني في الحالتين أن الأمور انتهت وتوقف العمل، جراء إخفاقات حدثت في هذا المرفق أو ذاك بقصد، أم بغير قصد، أو ربما كانت الظروف أكبر ما استدعى اتخاذ قرارات تركت استياء وربما نفوراً وحالة من عدم الثقة.

وهناك إرث كبير من المشكلات التي ستواجه الفريق الاقتصادي، فهناك تغيرات شهدتها الاقتصاد الوطني وانخفاض المروية والخطوات البطيئة بمجال الإصلاح المالي والإداري وغيرها من المسائل الشائكة الأخرى.. أمام وزير المالية الجديد مسؤوليات عديدة وإرث لا يحسد عليه، لكن لغة التفاؤل لا بد منها بوقت تشدد الصعاب، فالوزير مأمون حمدان القادم من سوق الأوراق المالية ليس بشخص بعيد عن العمل المالي والمصرفي، شخص متمرس بالعمل المالي وقريب جداً من السياسات الاقتصادية والمالية، شغله لوزير المالية يضعه أمام تحديات كبيرة للغاية تتطلب منه إعادة تقييم بعض الإجراءات والسياسات التي كانت قائمة، لكي نرى بصمات فيها كما هو المأمول، هو من سيكفل تنفيذ الموازنة المالية الحالية، هو من سيتخطى بعض العثرات، فالظرف الذي يمر به الاقتصاد استثنائي يتطلب ذلك إدارة غير تقليدية وغير

منطية، تستدعي التوافق الحقيقي بين كل القطاعات التنموية وتعزيزها، وهذه مهام متوطة بوزير المالية بحكم سيطرته على الملف المالي. بصراحة أكثر تركت السياسات المالية السابقة خللاً نتيجة العملية الجبائية البحتة التي كانت متبعية لمعالجة شؤوهات الموازنة والحد من عجزها المزمن والمقدر في الموازنة للعام الحالي ٦٢١ مليار ليرة سورية. ما أحدث ارتفاعاً بعجز الموازنة بوقت قلت الإيرادات «الأسباب قد يكون بعضها مبرراً» لجأت الحكومة إلى سياسة رفع الأسعار تحت مظلة ما يعرف بإزالة الدعم، علماً أن إجمالي الدعم الاجتماعي الوارد في موازنة العام الجاري كان ١٩٢ ملياراً مقابل مبلغ ٣٣٢ ملياراً عام ٢٠١٥، وأنه أي الدعم خلل في الاقتصاد ولا يصح بقاؤه ومن هنا بدأت رحلة البحث عن الحلول والتي لاسف جاءت على حساب رغبة المواطن ومن ثم بدأ مسلسل ارتفاع الأسعار..!

بدأت الحكومة بسحب بساط الأمان الاجتماعي أولاً بأول تحت ذرائع متنوعة «وكان الدعم عقدة اجتماعية» للسياسات الاقتصادية، وبالفعل تأثرت شرائح كبيرة من المجتمع بعملية التراجع من دون أن يكون هناك عملية إحلال أو بدائل للشرائح تجنياً من وقوعها بانعكاسات سلبية ومن دون أن يتم التوسع بفرض الاستثمار أو فرص العمل.. فكانت النتيجة آثاراً قاسية ما أحدثت للمواطن... لم تلغج المالية بعد بتفعيل جهاز الاستعلام الضريبي ومكافحة التهرب الضريبي بما يؤدي إلى الكشف عن المطارح الضريبية المخفاة، خطواتها تجاه مسائل تطبيق الفوترة والتراكم الضريبي والتسديد الإلكتروني لضريبة الدخل المقطوع وربيع العقارات عن طريق وسائل الدفع الإلكترونية الحديثة، ومعالجة القروض المتعثرة، والتأخير في تنفيذ آليات الربط بين الاعتمادات المرصدة والاعتمادات المنفذة، فالقطاع المالي والمصرفي لم

العله بالخطط أم بالوزراء؟

الأساسية وبالأسعار المناسبة، فلا التاجر راض ولا المواطن بل استغل الأخير أشبع استغلالاً..! لقد تراجع إنتاج النفط ولم يعد يلبي حاجة القطر لتنفيذ الاحتجاجات هذا إرث ثقيل يواجه وزير النفط السيد علي غانم الوافد من محروقات، فهل يقدر غانم عبر إستراتيجيته وخطته على إنجاز إنتاج أكثر من ٢٧ مليون برميل من النفط حسب ما ذهبت إليه خطة الحكومة السابقة وإنتاج ٦ مليارات ٣ من الغاز الطبيعي... هل سيكمل المشوار... إن هناك حسابات أخرى...؟! عاد لوزارة الصناعة من جديد الوزير أحمد الحو بعد ما تقلد المنصب سابقاً.. فهو ليس بغريب عما تعانيه الصناعة السورية بشقيها... وأعاد أجزم أن سببنا قصور الصناعة السورية لم تعد غير معروفة... شركات خرجت عن الخدمة ولا أحد يعرف أين السبيل والمال...؟! شركات تئن وتستصرخ قلة الأيدي العاملة وهجرة العمالة...! شركات تحتاج لنيات مخلصه للعمل من أجل تبيد بعض صعوباتها البسيطة لتعود لها حركة الإنتاج.. إدارات مترهلة كانت وما زالت سبباً في خسائر الصناعة.. فجوة كبيرة بين القطاع الخاص وغرف الصناعة والوزارة فغاب التنسيق وكثرت المشكلات!

أشكال العبثية في قطاع النقل تتمثل في أوجه عدة لا يمكن حصرها، لكن باستنائة أي مواطن تلمسها عند مروره فقط بأي طريق ليكتشف سريعاً أي فجوة تعيشها في قطاع النقل، لا يوجد وسيلة نقل عام أو خاص تلتمز بمواعيد معينة لنقل الركاب وهذه أبسط قواعد تطوير النقل، ولا ننسى القصور في النقل الجوي والبحري...! يبقى القول إن النجاح سيكون حليف الحكومة الجديدة إذا أحسنت العمل المبرمج والمدروس والذي يعزز مكانة الوطن والمواطن عبر تحسين المستوى المعيشي للمواطن وتعزيز الإنتاج الوطني والإصلاح الإداري وحاربة الفساد في القطاعات جميعاً.

يدعماً إعادة حركة الإنتاج وتأمين التمويل اللازم لذلك. إرث وزارة الاقتصاد ليس سهلاً والذي استلم زمام قيادتها الدكتور أدب مباله، والمعلوم أن وزارة الاقتصاد تسعى بكل أجهزتها وحسب مهامها إلى الوصول لحداً يحقق الاستقرار التجاري والاقتصادي مستجيباً لمتطلبات التاجر ورضا المستهلك، وهذه المعادلة لم تتحقق بعد، على تفعيل مكونات الاقتصاد بين القطاعات وتعزيز الاقتصاد التنموي والإنتاجي، والعمل على تفعيل مكونات الاقتصاد بين القطاعات، ورسم إستراتيجية وطنية للتصدير وتعزيز المنتج الوطني.. كذلك إرث وزارة التجارة الداخلية تقييل.. الأسواق والغلاء لهما قصة ذات طعم خاص، تجار يتلاعبون ويغشون، ومواد وبيع رديئة وعمليات احتكار ومسمرة، لم تتمتع من تأمين كامل الاحتياجات من السلع

مجلس الشعب يسأل وزير العدل؟

ألا زلت تدرس قانون السلطة

القضائية منذ سنة ونصف السنة؟

الوطن

مواضيع وقضايا أساسية طرحها أعضاء مجلس الشعب خلال جلسة أمس تالاس الوضع المعيشي للمواطن بأن الرواتب لم تتوافق مع المتطلبات المعيشية وهذا من وجهة نظرهم تجاوز للدستور الأمر الذي يتطلب وجود لجنة تحمي معيشة الشعب في ظل تدهور القيمة الشرائية الناتج عن الحرب على سورية وعدم تناسب الأجور مع المتطلبات الأساسية والأهم النظر في قرارات الحكومة السابقة التي انعكست بقسوة على معيشة المواطن فالحد الأدنى للعيش الكريم لأي مواطن هو ٧٥ ألف ليرة سورية والرواتب الحالية لا تشكل ٤٠٪ من اللازم مؤكداً أهمية إبداء لجنة اقتصادية دائمة هدفها الحفاظ على مستوى مقبول لمعيشة المواطن، وأن عضو مجلس الشعب يجب ألا تبقى مهمته كما هي في ذهن المواطن «مسير معاملات».

كما تطرق الأعضاء إلى ضرورة ضبط توزيع السلع الغذائية على المتضررين وأن تقوم الوزارات المختصة بتوزيعها بشكل عادل الأمر الذي أكد عليه نائب رئيس المجلس نجدة أنزور بأن هناك حصصاً غذائية يتباع بالأسواق وهذا معيب ومشين. وفي سياق متصل أشار الأعضاء إلى أهمية العمل جدياً على الحد من ظاهرة التسول كما اقترح بعضهم أن تكون هناك مبادرة يقوم بها مجلس الشعب وبالتعاون مع عدة وزارات لوضع خطط لاحتواء المتضررين والحد من ظاهرة التسول والشر، وإيجاد آلية لإعادة تأهيلهم ودعمهم بالاجتماع مع جديد. كما أكد الأعضاء ضرورة إعادة النظر في العديد من القوانين وإيجاد البيئة التشريعية اللازمة لإقرار هذه القوانين بحيث تكون أكثر انسجاماً وتوافقاً مع الواقع ولاسيما قانون مكافحة الإرهاب الذي صدر على عجل وتطبيقه في أربع سنوات أظهر أخطاء به، إضافة إلى قانون أصول المحاكمات الذي أقر في المجلس في الدورة الأولى على عجل، ويتمنى إعادة النظر فيه كذلك إعادة النظر في قانون الإجراءات والاسماء أن بعض مواد لا يمكن تطبيقها كذلك مشروع الهيئة العليا لمكافحة الفساد كما أشار الأعضاء إلى أهمية تعديل التعويضات المستوة بمدريسي الجامعات الحكومية التي حافظت على مسواها منذ عام ٢٠١٠ على حين ازادت رسوم التسجيل في التعليم المفتوح بنسبة ٦٦٪ والافتراضي ٩٠٪، أما تعويضات الأساتذة لم تتغير أبداً بالتعويض نفسه. وتساءل أحدهم عن مصير مشروع السلطة القضائية الذي قال وزير العدل إنه يدرس؟؟ ماذا حدث بعد ستة ونصف السنة من دراسته مطالباً بسؤال وزير العدل لماذا لم ينفذ.

وفي سياق متصل أكد الأعضاء على أن غلاء الأسعار سببه الأساسي سوء توزيع الثروة الحيوانية مؤكداً ضرورة دعم القطاع الزراعي ومربي الثروة الحيوانية وتخفيف الهدر وتأمين الأغلاف بالكميات اللازمة بهدف التخفيف من كلف الإنتاج والعمل على مكافحة تهريب المواشي الأمر الذي سيؤثر سلباً على الأمن الغذائي عموماً، مؤكداً أن هناك خللاً حصل في موضوع استيراد الأعلاف، في حين تساءل آخرون عن كيفية سرعة معدات وتجهيزات محطة توليد زيرين بريف حماة وتهريبها عبر القرى والبلدات في ريف إدلب الجنوبي الغربي إلى الأراضي التركية. ولفت أحدهم إلى ضرورة حل مشكلة مياه الشرب في ريف دمشق ولاسيما أنه توجد هناك مشاريع كبيرة لإيصال المياه إلى دير علي والكسوة والتعرف على مشكلات وعقبات إيصال المياه ومحاسبة التعديتات المتعلقة على الخط الرئيسي من المصدر مطالباً بضرورة تحديد أسعار النقل الداخلي وتنظيم توزيع السلل الغذائية بحيث تصل إلى مستحقيها فعلاً.

المربحة تستحوذ على ٩٠٪ من التعاملات المصرفية

القلع: المصارف الإسلامية سحبت ما تحت البلاطة من سيولة مالية

المركزي: انحسار صيغ التمويل في المصارف الإسلامية خلال الأزمة

الوطن

قال رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق غسان القلاع خلال ندوة الأربعماء التجاري أمس حول آليات التمويل في المصارف الإسلامية بحضور مدير موقضية الحكومة لدى المصارف في البنك المركزي مأمون كاتبة ويوسف شتار عضو الهيئة الشرعية التنفيذية في بنك سورية الدولي الإسلامي إن المصارف الإسلامية لها آليات عملها واستعاماتها وطرق إيراداتها المختلفة عن المصارف التقليدية غير الإسلامية وهي ساهمت خلال بدايات تأسيسها في تحفيز فئة كبيرة من المواطنين على إيداع ما لديهم من أموال لدى هذه المصارف حيث استطعت كتلة كبيرة من السيولة التي كانت تحت البلاطة بحسب تعبيره وذلك نتيجة للثقة التي يوليها هؤلاء لهذا النوع من المصارف والموقف الشرعي بشكل عام اتجاه الإيداع والاقتراض.. بدوره مأمون كاتبة كشف خلال الندوة والعرض المقدم حول آليات التمويل في المصارف الإسلامية أن معظم الصيغ التي تتعامل بها المصارف الإسلامية الثلاثة الرئيسية في سورية انحصرت لمصلحة صيغة واحدة فقط تتمثل في صيغة المراجعة التي استحوذت على نسبة نحو ٩٠٪ من التعاملات منذ العام ٢٠١١ وخلال فترة الأزمة من بين الصيغ الأخرى وهي المضاربة وبيع السلم والاستصناع والإجارة والتأجير التمويلي

والتأجير التشغيلي والبيع الآجل (البيع بالتقسيط) والمزارعة والمشاركة المتناقصة المنتهية بالتملك والمشاركة الثابتة وغيرها من الصيغ. وأشار إلى القرار رقم ٥٢٠ لعام ٢٠٠٩ الذي ميز بين أمرين في موضوع المراجعة للشرط قبل وبعد توقيع العقد واعتمد مبدأ هامش الجدية قبل المراجعة أو خيار الشرط في حال تكول العميل عن الشراء مضافاً إليه وخلال هذه الفترة تقع على عاتق المصرف الإسلامي جميع الأضرار وعدم تحميله للزبون وخاصة فيما يتعلق بالطرق ومخاطر النقل وهلاك البضائع أو السلع أو العقارات نتيجة القوة القاهرة خلال الظروف الصعبة لأن العقد في هذه الحالة لا يزال باسم المصرف الإسلامي وتحمل هذه المخاطر من المصارف الإسلامية تعطي أرباحية مستوى المخاطرة فيها مقارنة بالمصارف التقليدية حيث تتمتع بضوابط الاستمرار عن طريق بيع المراجعة للأمر بالشراء عبر تحديد موصافات السلعة وزناً أو عدداً أو وصفاً تحديداً تافياً للجائلة وأن يعلم المشتري الثاني بضمن السلعة الأولى التي اشترى بها البائع الثاني المشتري الأول وأن يكون الربح معلوماً لأنه بعض من الثمن سواء كان مبلغاً محدداً أو نسبة من ثمن السلعة معلوم

وأن يكون العقد الأول صحيحاً وألا يكون الثمن في العقد الأول مقابلاً بجنسه من أموال الربا وأن يتفق الطرفان على باقي شروط المواعدة من زمان ومكان وكيفية التسليم. وأوضح أن المراجعة في بيع بمثل الثمن الأول الذي تم الشراء به مع زيادة ربح أي بيع الشيء بمثل ثمن شرائه من البائع الأول مع هامش من الربح معلوم ومنفق عليه أو مقطوع أو بنسبة معينة من فئه الأصلي أو ما شابه ذلك والمراجعة في المصرف التمويلية لتلبية احتياجات العملاء من السلع حيث يمكن بيع المراجعة في المصرف بحالتين الحالة الأولى هي الوكالة بالشراء مقابل أجر عبر طلب العميل من المصرف الإسلامي شراء سلعة معينة ذات أوصاف محددة بحيث يدفع ثمنها إلى المصرف مضافاً إليه أجر معين مع مراعاة خيرة المصرف في القيام بمثل هذا العمل والحالة الثانية يطلب العميل من المصرف الإسلامي شراء سلعة معينة محددة الأوصاف بعد الاتفاق على تكلفه شرائها ثم إضافة ربح معلوم عليها ويتضمن هذا النوع من التعامل وعداً من العميل بشراء السلعة حسب الشروط المتفق عليها وعداً آخر من المصرف بإتمام هذا البيع طبقاً للشروط ذاتها فالبيع الخاص بالمراجعة في المصرف يكون بصيغة الأمر للشراء.



ضبط ٨ أطنان من المواد الغذائية «منتهمية الصلاحية» بشهر في أسواق ريف دمشق... وإحالة ٥ تجار موجوداً للقضاء

عبدالهادي شباط

كشف التقرير الشهري لمديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك بريف دمشق عن ضبط ومصادرة ٨ أطنان من المواد الغذائية منتهمية الصلاحية خلال الشهر الماضي أهمها مواد الكونسرو من المربيات والكتشب وغيرها تم طرحها في الأسواق أو تحضيرها في مستودعات خاصة لتوزيعها على المحال والبياعة لبيعتها، كما أظهر التقرير أن نحو ألف تاجر ارتكبوا مخالفات خلال الشهر الماضي في مختلف مناطق وأسواق ريف دمشق معظمها حول التلاعب بالمواصفات والغش والتدليس وعدم تداول وإبراز الفواير، وإحالة خمسة تجار مخالفين موجودا للقضاء بسبب ارتكابهم مخالفات جسيمة وإغلاق نحو ٨ فعاليات تجارية واقتصادية إدارياً، وسجل التقرير حالة واحدة لتجار بالمواد الإغائية في حين تم ضبط ١١ مخالفة في توزيع المحروقات و١٦



الإدارية بحق أصحاب المحال والفعاليات الاقتصادية المخالفين بهدف الردع وعدم تكرار المخالفة وهو من أكثر الأساليب المجدية للحد من المخالفات وعادة ما يكون الإغلاق من ١-٣ أيام حيث يرتبط بطبيعة المخالفة وأنه تمكن زيادة مدة الإغلاق بالتنسيق مع المحافظة، وحول سحب العينات أوضح أن نسبة المخالفة في العينات المسحوبة من المواد المختلفة في الأسواق باتت ترتفع أكثر من ٢٥٪ وأن السبب الأهم في ذلك هو ارتفاع خيرة عناصر حماية المستهلك وتخصيص دوريات وعناصر معينة بهذه المهمة أحياناً لزيادة الدقة في عمليات سحب العينات حيث يستطيع المراقب سحب أي عينة من المواد المعروضة في الأسواق في حال الاشتباه فيها وتنظيم الضبط الخاص بذلك وإرسال هذه العينة لتحليلها وفحصها والتأكد من مدى سلامتها ومطابقتها للمواصفات القياسية السورية.

مختلف الأسواق والمحال والفعاليات التجارية بريف دمشق لزيادة الرقابة على الأسواق والحد من حالات التلاعب ورفع الأسعار وأن المديرية تعمل على تفعيل الإغلاقات

وفي تصريح خاص لـ«الوطن»، بين مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك لؤي السالم أن المديرية نفذت خلال الشهر الماضي ٣٠٠ دورية خاصة بحماية المستهلك على وفحصها في المخابر المختصة.